مقياس

ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين

Social Workers' Social Policy Practice Scale

د. أحمد عبد الحميد عبد الحميد الابشيهى

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

الملخص:

تعتبر ممارسة السياسة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية منذ بدايتها. وتعد جانباً مهماً في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في كل المؤسسات، وعلى جميع مستويات العمل والتدخل المهني، من أجل تحقيق غايات ورسالة المهنة. حيث أنها وسيلة فعالة لتعزيز أهداف المهنة ومهمة العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

رغم أن ممارسة السياسة الاجتماعية تعد واحدة من الكفاءات الأساسية للخدمة الاجتماعية، وهناك اهتمام أكاديمي متزايد بها، إلا أن هناك ندرة في المقاييس المتطورة والشاملة لها. فضلا عن أن ممارسة السياسة الاجتماعية ترتبط بالإطار الثقافي والقانوني للمجتمع. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى تصميم مقياس شامل لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المصريين بما يتناسب مع الإطار الثقافي والقانوني للمجتمع المصري.

تكون مقياس ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين في صورته النهائية من بعدين أساسيين هما: تحليل السياسة (تحليل السياسة الاجتماعية الحالية-التحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة)؛ والمدافعة (المدافعة الداخلية- المدافعة الخارجية). وتم التحقق من صدق وثبات المقياس. حيث تم التحقق من الصدق من خلال صدق المحتوى والصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي. وتم التحقق من الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية، وذلك بعد تطبيق المقياس على عينة حجمها (٥٠) أخصائي اجتماعي.

كلمات مفتاحية: مقياس- ممارسة السياسة الاجتماعية - تحليل السياسة – المدافعة – ممارسة الخدمة الاجتماعية.

Abstract:

Social policy practice is an integral part of the practice of the social work profession from its inception. It is considered an important aspect in the general practice of social work in all agencies, and at all levels of work and professional intervention to achieve the goals and mission of the profession. It is an effective way to advance the profession goals and mission of social and economic justice.

Although engaging in social policy practice is one of the basic competencies of social work, and there is increasing academic interest in it, there is a dearth of advanced and comprehensive measures of social workers' social policy practice. In addition, policy practice relates to the cultural and legal framework of society. Therefore, this study aimed at designing a comprehensive scale of social workers' social policy practice in line with the cultural and legal framework of Egyptian society.

The final version of the Scale of social workers' social policy practice contained two key dimensions: policy analysis (analysis of current social policy - analysis for new social policy); and advocacy (Internal advocacy - External advocacy). The validity and reliability of the scale were verified. Where validity was verified by content validity, face validity, and internal consistency validity. The reliability was verified by the Cronbach alpha coefficient, and the split-half method, after applying the scale to a sample size of (50) social workers.
Key words: Scale – Social Policy Practice - Policy Analysis – Advocacy- Social Work Practice

أولا: مشكلة الدراسة:

تعتبر ممارسة السياسة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من ممارسة الخدمة الاجتماعية منذ بداية المهنة، حيث أنها أعطت تاريخياً أهمية خاصة للمؤسسات والسياسات الاجتماعية والتحولات التي تمر بها (Byers,2014; Cummins et al. , 2011; Strier & Feldman, 2017; Gal & Wiess-Gal, 2013). ولقد ساهم العديد من الأشخاص والأحداث في تجديد التركيز على ممارسة السياسة الاجتماعية في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية، وبلغت ذروتها في إدراج مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية Council on Social Work Education (CSWE) لممارسة السياسة Engage in Policy Practice في السياسة التعليمية ومعايير الاعتماد Educational Policy and Accreditation Standards (EPAS) عام ٢٠٠٨م كواحدة من الكفاءات الأساسية في الخدمة الاجتماعية (Byers,2014).

إن السياسة الاجتماعية ليست مجرد موضوع يدرسه الأخصائيون الاجتماعيون ويفهمونه من أجل مساعدة العملاء على الوصول إلى البرامج والموارد. إنها أيضا ساحة لممارسة الخدمة الاجتماعية، كما يمارس الأخصائيون الاجتماعيون مع الأفراد، الأسر، المنظمات، والمجتمعات المحلية(Cummins et al., 2011, p.9) . إن ممارسة السياسة الاجتماعية جانب مهم في الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في كل المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو القومي، وداخل كل مستويات التدخل الصغير والمتوسط والكبير، من أجل تحقيق غايات ورسالة المهنة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية (CSWE, 2008, p.6; 2015, p.8; Cummins et al., 2011, p.2). حيث أن الأساس القيمي للخدمة الاجتماعية، والالتزام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وأوجه القصور الحالية في تلبية الاحتياجات الأساسية وقضايا المجتمعات المحلية، والحاجة إلى التوازن بين الممارسة الجزئية والكليّة، تجعل الأخصائيين الاجتماعيين ينخرطون في ممارسة السياسة

والمشاركة السياسية مع إيلاء الاعتبار الواجب للسياقات الثقافية (Pawar, 2019). وهناك الآن فهم أوضح بأن الأخصائيين الاجتماعيين قد يطلب منهم الاستفادة من مهارات ممارسة السياسة، بغض النظر عن مجالات اهتمامهم المتخصصة (Rocha,2007 ,p.1).

ورغم تزايد الأدبيات حول ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين (Stein, 2001, p.379)، وأصبحت محوراً للاهتمام الأكاديمي المتزايد (Strier & Feldman, 2017,P.2)، إلا أن هناك ندرة في استخدام مصطلح ممارسة السياسة الاجتماعية في أدبيات السياسة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية العربية، حيث لا يوجد سوى عدد قليل جدا من كتب السياسة الاجتماعية التي تناولت المصطلح (هي: مهدلي، ٢٠٠١؛ خليفة وآخرون ٢٠١٠؛ ناجي، ٢٠١٧). كما أنه لم يستخدم بشكل صريح إلا في دراسة عويس (٢٠٠١).

أيضا، رغم تزايد عدد الدراسات المعنية بممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين في مختلف دول العالم، إلا أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت كافة أبعاد المفهوم من ناحية، وندرة استخدام مقاييس متطورة لممارسة السياسة من ناحية أخرى (Weiss-Gal, 2017). ومن ثم تبرز أهمية تصميم مقياس شامل لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين.

وانطلاقا من أن ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين ترتبط بالإطار الثقافي والقانوني للمجتمع، حيث أن ما يصلح ممارسته في مجتمع ما، قد لا يصلح في مجتمع آخر. كما أن ما يصلح ممارسته في نفس المجتمع في فترة زمنية معينة، قد لا يصلح في فترة زمنية أخرى ارتباطا بالإطار القانوني لكل فترة زمنية. ومن ثم تبرز أهمية تصميم مقياس لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين بما يتناسب مع الإطار الثقافي والقانوني للمجتمع المصري. ونظرا لعدم وجود محاولات مصرية لتصميم مقياس لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى بناء مقياس لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المصريين والتحقق من صدقه وثباته.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية تصميم مقياس لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين، والتي تتمثل في:

- الاهتمام الأكاديمي الدولي المتزايد بممارسة السياسة للأخصائيين الاجتماعيين بهدف التأثير في السياسة الاجتماعية بما يحقق العدالة الاجتماعية في إطار قيم مهنة الخدمة الاجتماعية وبما يتفق مع الإطار الثقافي والقانوني للمجتمع.
- عدم وجود مقياس لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المصريين.
- إن تحديد مستوى ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين يفيد في الوقوف على نقاط القوة والضعف في هذه الممارسة بما يسهم في العمل على تحسينها. وبالتالي، التأثير على السياسة الاجتماعية بشكل مستمر بما يحقق العدالة الاجتماعية وفقا للإطار الثقافي والقانوني للمجتمع المصري.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تصميم مقياس لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المصريين. حيث يسهم هذا المقياس في تحديد مستوى ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين المصريين، وذلك من خلال:

١. تحديد مستوى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين المصريين لتحليل السياسة الاجتماعية الحالية.
٢. تحديد مستوى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين المصريين للتحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة.
٣. تحديد مستوى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين المصريين للمدافعة الداخلية.
٤. تحديد مستوى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين المصريين للمدافعة الخارجية.

رابعا: مفهوم ممارسة السياسة الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة به:

توجد العديد من المفاهيم المستخدمة لوصف الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالسياسة: ممارسة السياسة، مدافعة السياسة، المدافعة السياسية، مدافعة الطبقة، مدافعة النظام، المدافعة التشريعية، الإصلاح من خلال التقاضي، تحليل السياسة، الخدمة الاجتماعية السياسية، الفعل الاجتماعي، تنظيم المجتمع، وتنمية المجتمع (Rocha,2007 ,p.4).

وعلى الرغم من الارتباط الوثيق والتداخل بين مفهوم ممارسة السياسة وهذه المفاهيم، إلا أن هناك اختلافات بينهم. إن ممارسة السياسة أوسع وأشمل من المدافعة بكافة أنواعها، (Cummins et al., 2011, p.8; Jansson, 2011; Gal & Weiss-Gal, 2013, p.8; Rocha, 2007, P.4). كما أن ممارسة السياسة أوسع وأشمل من تحليل السياسة، حيث أن تحليل السياسة مهمة أو نشاطا من أنشطتها (Cummins et al., 2011; CSWE, 2008, P.6, 2015, P.8) .

وعلى الرغم من أن مصطلح الخدمة الاجتماعية السياسية هو الأكثر صلة بممارسة السياسة، إلا أنه يركز أكثر على المستوى الكلي فقط، في حين أن ممارسة السياسة هي مدخل متكامل للممارسة يطبق على جميع مستويات الممارسة وفي جميع المؤسسات(Rocha, 2007, p.3) . وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين ممارسة السياسة والخدمة الاجتماعية المجتمعية "مستوى المجتمع المحلي" community social work، حيث هناك درجة من التداخل بينهما في الأهداف المعلنة والقيم الأساسية والرؤية، إلا أن هناك اختلافات بينهما. وبينما تحدد ممارسة السياسة في تغيير السياسة الاجتماعية أو المساهمة في صياغة السياسات كهدف نهائي لها، فإن الخدمة الاجتماعية المجتمعية تميل إلى اعتبار بناء المجتمع أو تعزيز تنظيم الأفراد هدفا لها، وتسعى إلى تنمية قدرات المجتمعات المحلية والجماعات، والتضامن، وتعزيز رأس المال الاجتماعي كأهداف بحد ذاتها (Gal & Weiss-Gal, 2013, p.6). وغالبا ما تستفيد ممارسة السياسة من الخدمة الاجتماعية المجتمعية، وخاصة عند العمل على مستوى القاعدة الشعبية (Rocha, 2007, p.5).

ويعد الإصلاح من خلال التقاضي شكل من أشكال ممارسة السياسة الاجتماعية (Figueira-McDonough, 1993)، وكذلك الفعل الاجتماعي social action (Figueira-McDonough, 1993; Pawar, 2019; Weiss-Gal, 2017). ويختلف مفهوم ممارسة السياسة عن مفهوم المشاركة السياسة، حيث أن المشاركة السياسية تتضمن العديد من الأنشطة التي تتم من قبل الأفراد (ومن بينهم الأخصائيين الاجتماعيين) للتأثير على بيئتهم السياسية كمواطنين في نظام سياسي. وفي المقابل، ممارسة السياسة هي تلك الأنشطة (متضمنة أنشطة المشاركة السياسة) التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون كجزء من الأنشطة المهنية وترتبط بشكل مباشر برفاهية عملائهم من خلال التأثير على السياسة الاجتماعية(Gal & Weiss-Gal, 2013, pp.5-6) .

إن مصطلح ممارسة السياسة يستخدم بشكل عام لوصف دور الأخصائيين الاجتماعيين في ساحة السياسة الاجتماعية(Strier & Feldman, 2017, p.3) . ويعد يلاجا Yelaja من أوائل العلماء الذين استخدموا مصطلح ممارسة السياسة الاجتماعية، حيث عرض في عام ١٩٧٥ نموذجا تصوريا لتدريس وممارسة السياسة الاجتماعية على المستويين الكلي والجزئي. أيضا، جانسون Jansson الذي استخدم مصطلح ممارسة السياسة لأول مرة عام ١٩٨٤ في كتابه عن نظرية وممارسة سياسة الرعاية الاجتماعية، عند البحث عن مصطلح يصف الفعل أو مكون الممارسة في سياسة الرعاية الاجتماعية.

وعرفها في عام ١٩٩٠ بأنها "استخدام العمل المفاهيمي، والتدخلات، وتوضيح القيمة لوضع وسن وتنفيذ وتقييم السياسات" (ص٢٤). وأعاد تعريفها في (١٩٩٩) بأنها "جهود لتغيير السياسات في البيئات التشريعية والمؤسسات والمجتمعات المحلية سواء عن طريق وضع سياسات جديدة أو تحسين السياسات القائمة أو هزيمة مبادرات السياسات التي يتخذها الأخرين" (ص١٠). ومنذ ذلك الوقت تعددت تعريفات ممارسة السياسة، ومنها:

عرفها روشا Rocha (٢٠٠٧) بأنها "مدخل التغيير الذي يستخدم أساليب المدافعة والممارسات المجتمعية لتغيير البرامج والسياسات على مستويات أنظمة متعددة، واستهداف المجتمعات المحلية، والحكومات المحلية، والولاية، والحكومات الفيدرالية، والمؤسسات، والأجهزة الادارية الحكومية الكبيرة، والمحاكم" (ص١).

وعرفها كمنز وآخرون .Cummins et al(٢٠١١) بأنها "استخدام مهارات الخدمة الاجتماعية لاقتراح وتغيير السياسات من أجل تحقيق هدف العدالة الاجتماعية والاقتصادية" (ص٢).

وعرفها جال وويس - جال Gal and Weiss-Gal(٢٠١٣) بأنها "أنشطة يضطلع بها الأخصائيون الاجتماعيون باعتبارها جزءا لا يتجزأ من نشاطهم المهني في مختلف مجالات وأنواع الممارسة، تركز هذه الأنشطة على صياغة وتنفيذ سياسات جديدة، وكذلك على السياسات القائمة والتغييرات المقترحة فيها، وتسعى هذه الأنشطة إلى مزيد من السياسات على المستويات التنظيمية، المحلية، الوطنية، والدولية التي تتفق مع قيم الخدمة الاجتماعية" (ص٤-٥).

وعرفها باركر Barker في قاموس الخدمة الاجتماعية (٢٠١٤) بأنها " تشمل الجهود المهنية للتأثير على وضع أو سن أو تنفيذ أو تعديل أو تقييم السياسات الاجتماعية، في المقام الأول لضمان العدالة الاجتماعية والمساواة في الوصول إلى السلع الاجتماعية الأساسية" (ص٣٦٦).

ويتضح من التعريفات السابقة أن ممارسة السياسة الاجتماعية جزءا أساسياً من النشاط المهني لجميع الأخصائيين الاجتماعيين في المؤسسات المختلفة وعلى كافة المستويات، وترتبط بشكل أساسي بالتأثير في سياسة الرعاية الاجتماعية للعملاء، لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والنهوض بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي عموما، بما يسهم في تحقيق أهداف المهنة وفي إطار قيمها وأخلاقياتها، وبما يتناسب مع الإطار الثقافي والقانوني للمجتمع.

وفي هذه الدراسة ممارسة السياسة الاجتماعية هي: مهام مهنية تتضمن مجموعة من الأنشطة المرتبطة بها، يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون كنشاط مهني أساسي لهم في جميع المؤسسات التي يعملون بها وعلى كافة مستويات الممارسة من أجل التأثير في السياسة الاجتماعية، سواء عن طريق المشاركة في تحسين السياسة الاجتماعية الموجودة أو وضع سياسة اجتماعية جديدة أكثر واقعية، لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار قيم وأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية وبما يتفق مع الإطار الثقافي والقانوني للمجتمع المصري.

خامسا: أبعاد مفهوم ممارسة السياسة الاجتماعية:

تشمل ممارسة السياسة مهام وأنشطة متنوعة. حدد يلاجا Yelaja (١٩٧٥) أنشطة ممارسة السياسة الاجتماعية على مستويين هما: المستوى الصغير، يتضمن أنشطة تحديد الحاجات الاجتماعية وتحليل تأثير السياسة وتقييم تحقيقها لأهدافها، وتحديد الأفعال التصحيحية. والمستوى الكبير يتضمن أنشطة صياغة وتطوير السياسة. وحدد أدوار ممارس السياسة الاجتماعية على امتداد سلسلة من خمسة أدوار: (١) محلل للسياسة الاجتماعية، (٢) مُقيّم للسياسة الاجتماعية، (٣) مستشار للسياسة الاجتماعية، (٤) مطور السياسة الاجتماعية، و(٥) مدافع عن السياسة الاجتماعية.

حدد وايرز Wyers (١٩٩١) خمسة نماذج لممارسة السياسة وجدت في الأدب آنذاك، هي: (١) الأخصائي الاجتماعي كخبير في السياسة، (٢) الاخصائي الاجتماعي كعامل تغيير في بيئات العمل الخارجية، (٣) الأخصائي الاجتماعي كعامل تغيير في بيئات العمل الداخلية، (٤) الأخصائي الاجتماعي كقناة سياسية، و(٥) الأخصائي الاجتماعي كسياسة في حد ذاتها. ومن مراجعة الأدبيات أيضا حدد فيجيرا ماكدونو Figueira-McDonough (١٩٩٣) أربع طرق لممارسة السياسة، هي: المدافعة التشريعية، الإصلاح من خلال التقاضي، العمل الاجتماعي، وتحليل السياسة الاجتماعية.

وحدد بيرس Pierce (٢٠٠٠) مهام ممارسة السياسية في نوعين أساسيين هما: التحليل analysis والفعل action. حيث يستخدم تحليل وكتابة السياسة مهارات البحث والتقييم، وتشمل الجهود المبذولة لتشكيل سياسة الأنظمة الأخرى التوجيه والتأثير والتعاون والشهادة والضغط ومدافعة الطبقة والمراقبة. ويمكن لممارسي السياسة المشاركة في مجموعة كبيرة ومتنوعة من أنشطة صنع السياسة المباشرة كالتقييم الذاتي المرتبط بالسياسة وتنفيذ السياسة وتغييرها قدر الإمكان، والعمل كواضعي سياسات رسميين. وأكد بيرس Pierce على أنه لا يتم القيام بالأنشطة المتعلقة بممارسة السياسة في نسق مفرد أو بمعزل

عن بعضها البعض. علاوة على ذلك، فإن التحليل والفعل ليسا وظائف منفصلة، فكما يفكر الأخصائيون ويكتبون فإنهم يتخذون إجراءات بشأن صنع السياسات في نفس الوقت. ومن المهم وجود ترابط بين مختلف مكونات ممارسة السياسة ببعضها البعض بطريقة متماسكة.

وأشار ستاين Stein (٢٠٠١) إلى أن الأخصائي الاجتماعي كممارس للسياسة يسعى إلى تحسين حياة العملاء من خلال التأثير على العملية التي يتم من خلالها وضع السياسة وتنفيذها. وسواء كان الأخصائي الاجتماعي يعمل بمفرده أو مع الآخرين، فإن المهام التي تحدد هذا المجال من ممارسة الخدمة الاجتماعية تشمل: المدافعة، تحديد جدول الأعمال، تقييم جدوى التغيير، تحليل السياسات، الإدلاء بشهادة أمام واضعي السياسات، الضغط على واضعي السياسات، المشاركة في بعض الأحيان في مظاهرات عامة للفت الانتباه إلى قضية ما، وتقييم تأثير سياسة الرعاية على العملاء. وأكد ستاين Stein على أن جميع المهام لا تؤدي دورها بالضرورة في أي عمل واحد، وحتى إذا تم أداء جميع مهام ممارسة السياسة، فمن المحتمل أن يتم مشاركتها مع أشخاص آخرين على أساس الوقت والمهارات والاهتمامات والخبرة في الموضوع. وأخيرًا، لا تتم دائمًا المهام التي تحدد ممارسة السياسة بطريقة خطية.

وحدد تشابين Chapin (٢٠١١، ١٨٥-١٨٦) مهام ممارسة السياسة في: تحديد السكان المستهدفين، فحص المنظور، الحصول على جدول الأعمال، تحديد خيارات السياسة التي تشمل وجهات نظر العملاء، التفاوض على توافق في الآراء بشأن أهداف السياسة، المساعدة في وضع السياسات، وتقييم سياسة تستند إلى نتائج العملاء.

وحددها كمنز وآخرون .Cummins et al(٢٠١١) في: تحليل السياسة، المدافعة من أجل التغيير، بناء التحالفات، وإطلاق الحملات.

وحدد جانسون Jansson (٢٠١٤) ثمان مهام لممارسة السياسة، هي: تحديد الصواب والخطأ، التنقل في أنظمة السياسة والمدافعة، وضع جداول الأعمال، تحليل المشكلات، كتابة المقترحات، سن السياسات، تنفيذ السياسات، وتقييم السياسات. كما حدد أساليب ممارسة السياسة في: المدافعة الانتخابية electoral، والتشريعية، واستكشاف الأخطاء وإصلاحها troubleshooting، والنماذج التحليلية لمدافعة السياسة. وغالبًا ما يتم الجمع بين الأساليب المختلفة في أساليب مختلطة Hybrid حيث يجمع ممارسو السياسة أو ينتقلون بين هذه الأساليب الأربعة المختلفة.

ولخص ويس جال Weiss-Gal (٢٠١٧) أنشطة ممارسة السياسة التي تم تحديدها في أدبيات النشاط السياسي للأخصائيين الاجتماعيين في أربع فئات، هي: المدافعة التشريعية، العمل الاجتماعي، البحث، التحليل والتوثيق، والمدافعة الداخلية.

وقد أوضح مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية أنه لكي يشارك الاخصائيين الاجتماعيين في ممارسة السياسة يجب عليهم القيام بما يلي (CSWE, 2008; 2015): تحديد السياسة الاجتماعية على المستوى المحلي والقومي والاتحادي التي تؤثر على الرفاه وتقديم الخدمات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛ وتقييم كيفية تأثير الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية على تقديم الخدمات الاجتماعية والوصول إليها؛ وتطبيق التفكير النقدي لتحليل وصياغة والدفاع عن السياسات التي تعزز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وأشار باوار Pawar (٢٠١٩، ص ١٥-١٦) إلى أن ممارسة السياسة تتضمن بشكل أساسي المشاركة والمساهمة في صياغة السياسات وتنفيذها بهدف تعديل أو تغيير السياسات غير المناسبة للناس، وتقييم السياسات الذي يؤدي إلى صياغة سياسات جديدة و / أو تغيير / تحسين السياسات الحالية، كل ذلك يؤدي إلى تحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية مع الالتزام بالقيم والمبادئ. بالإضافة إلى صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها، فإن ممارسة السياسة تتضمن أحياناً وتتطلب تحدياً وتغيير الأشخاص في المواقف التمييزية، على الرغم من وجود سياسات جيدة. كما تعني أيضاً أن تمتد من الممارسة الفردية (الجزئية) إلى المجتمع و / أو الممارسة التنظيمية (الكلية).

وقدم باوار Pawar تصورا لنموذج ثلاثي الأبعاد three Ps model لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين. يتكون النموذج من: "الكينونة الشخصية personal being" و"أشخاص people" و "ورقة paper". فالبعد الأول personal being يتضمن عمل الأخصائيين مع أنفسهم بهدف بناء قدراتهم من حيث المعرفة والمهارات والصفات من أجل تعزيز كيانهم. ويتضمن البعد الثاني people عمل الأخصائيون الاجتماعيون مع الناس على أربعة مستويات، وهي المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية الكبيرة والسياسة والمنظمات مع إيلاء الاعتبار الواجب للسياقات الثقافية. وتتمثل إحدى الطرق الحاسمة للانخراط مع الناس على مستوى المجتمع المحلي في تعبئة الناس وتنظيمهم من خلال عمليات زيادة الوعي بهدف أو مهمة معينة. كما يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى الانخراط مع الناس في المؤسسات الحكومية وصانعي السياسات الاجتماعية، بهدف اصدار تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات الحالية. كما ينخرط الأخصائيين الاجتماعيين أيضًا في ممارسة السياسة على المستويات التنظيمية، إذا كانت بعض عملياتها غير عادلة أو غير مناسبة وذلك بهدف تغييرها. ويشير البعد الثالث paper بشكل أساسي إلى مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في ممارسة السياسة من خلال

تحليل السياسات. والغرض النهائي من تحليل السياسات هو التأثير على الأشخاص (البعد الثاني) الذين يساهمون في صنع قرارات السياسات والبرامج. وأكد باوار Pawar على أهمية العمل الجماعي من خلال تشكيل فريق من الممارسين الذين يجلبون مجموعات مختلفة من المعرفة والمهارات للمشاركة بفعالية في ممارسة السياسة الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق يتبين أنه رغم وجود اتفاق على أن ممارسة السياسة وثيقة الصلة بالتأثير في السياسة الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق على الكيفية التي يتم بها ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين. حيث تتعدد وجهات النظر في تحديد كيفية ممارسة السياسة، فهناك وجهة نظر تحدد أدوار أو نماذج معينة للأخصائي الاجتماعي كممارس للسياسة (Wyers,1991 ;Yelaja, 1975)، وتركز وجهة النظر الثانية على عملية صنع السياسة (Jansson, 2014)، وتحدد وجهة النظر الثالثة مهام محددة لممارسة السياسة (Cummins et al, 2011; Figueira-McDonough, 1993; Pierce 2000, Weiss-Gal & Gal, 2008; Weiss-Gal, 2017)؛ وتجمع وجهة النظر الرابعة بين وجهات النظر السابقة (CSWE, 2008; 2015).

ورغم هذا التنوع في تحديد أبعاد ممارسة السياسة، إلا أن هناك اتفاق بين غالبية وجهات النظر السابقة على أن ممارسة السياسة تتضمن المهام التالية: تحليل السياسة، المدافعة، العمل الاجتماعي، وتقويم السياسة. ويقوم الأخصائيون الاجتماعيون بهذه المهام أثناء مراحل عملية صنع السياسة الاجتماعية، ويستخدمون العديد من الأدوات كإطلاق الحملات وبناء التحالفات ووسائل الاعلام والبحث. حيث يركز الاخصائيين الاجتماعيين بدرجة أكبر على إطلاق الحملات وبناء التحالفات واستخدام وسائل الإعلام عند القيام بأنشطة المدافعة، بينما يستخدموا البحث عند القيام بأنشطة تحليل وتقويم السياسة. مع مراعاة التداخل والترابط بين هذه المهام.

وانطلاقا من أن تحليل السياسة الاجتماعية أعم وأشمل من تقويمها (السروجي، ٢٠٠٤، ص ٢٣٠). ونظرا لأن جميع ممارسات السياسة لا تحتاج إلى أنشطة الفعل الاجتماعي وبصفة خاصة الصراعية والعدائية منها أو تؤدي إليها، رغم أنها شكل صالح من ممارسات السياسة الاجتماعية عند الضرورة(Pawar, 2019, p.19) ، حيث أنه من الأفضل العمل بالمداخل غير الصراعية كلما أمكن ذلك، ومن ثم يمكن توفير الطاقة المستخدمة في الصراع وتجنب المشاعر السيئة والتداعيات السلبية الناتجة عنها (Kirst-Ashman & Hull Jr, 2018, pp. 370-71) من ناحية. كما أن المدافعة بشكل عام وبعض أنواع المدافعة الخارجية بشكل خاص تتطلب من الأخصائيين الاجتماعيين أن

يكونوا على دراية بالعمل الاجتماعي social action وطرق إحداث التغيير الاجتماعي. حيث أنها غالباً مع تتضمن أنشطة متعلقة بالعمل الاجتماعي (Cox et al., 2015; Hardina et al, 2007) من ناحية أخرى. لذلك حدد الباحث في هذا المقياس بعدين أساسيين لممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين هما: تحليل السياسة، والمدافعة. ويتضمن كل بعد منهما بعدين فرعيين، وذلك على النحو التالي:

١- **تحليل السياسة**:

يمكن للأخصائيين الاجتماعيين إجراء تحليل السياسات من منظورين: أحدهما تحليل السياسة Analysis of policy والآخر تحليل للسياسة Analysis for policy (Pawar, 2019; Yelga, 1975). بينما يتضمن الأول تحليل السياسة الحالية من حيث نيتها ومحتواها وتغطيتها، فإن الأخير يوفر معلومات من أجل سياسة جديدة ومدافعة عن سياسة معينة. وفي الغالب تكون نتائج تحليل السياسة الحالية مفيدة للتحليل من أجل وضع السياسة الجديدة. (Pawar, 2019, p.22).

أ- **تحليل السياسة الاجتماعية الحالية Analysis of policy:** ويشمل ذلك تحديد الوظائف الظاهرة والكامنة وعواقب السياسة، فضلاً عن القيم التي تقوم عليها تدابير السياسة الاجتماعية(Yelga, 1975, p.104) . وقد يتضمن تحليل السياسة تقويم السياسة. ويشمل ذلك تقييم السياسات والتدخلات (Weiss-Gal, 2017, p.289)، وتحديد ما إذا كانت أهداف السياسة قد تم إنجازها وتم الوفاء بالمشاكل أو الاحتياجات المحددة أو على الأقل خفضها (Chapin, 2011, p.181)، وتقييم الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسات الاجتماعية من أجل تحديد فعاليتها. ودراسة تأثير التشريعات التي تم تمريرها بالفعل(Ritter, 2014) ، حيث يتم النظر في نتائج تدابير السياسة، وتأثير السياسات على الناس (Yelga 1975, p.104)، وتحديد التغييرات التي يجب إجراؤها إذا كان التقييم سلبيًا (Jansson, 2008, p.15).

ب- **تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة Analysis for policy:** ويقصد به دراسة السياسة لفهم أهدافها واستراتيجياتها وأثرها المحتمل (Cummins et al., 2011, p.10). ويشمل تحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والظروف ذات الصلة التي تتطلب تدابير السياسة الاجتماعية(Yelga, 1975, p.103) ، تحليل مشكلة اجتماعية معينة وتحليل وتقييم مقترحات السياسة المختلفة (Jansson, 2008, p.14; Ritter, 2014) بالإضافة إلى اقتراح الحلول الممكنة وكتابتها لأغراض محددة (Jansson, 2008, p.14; Pawar, 2019, p.22). حيث أنه عند عرض

المشكلات على صانعي القرار في المؤسسة والمجتمع المحلي والهيئات التشريعية، يشارك الأخصائيين الاجتماعيين في مهام وضع جدول الأعمال من خلال استخدام البحوث لتحديد أسباب المشكلات، وتحليل خيارات السياسة لتحديد السياسة الأفضل للعملاء، وتحليل المشكلات وإيجاد حلول لها بناءً على أفضل المعارف المتاحة. وفي ضوء ذلك تقديم حلول للمشكلات سواء في صورة تشريع أو مقترحات، وتقديم العروض والمشاركة في المناقشات لإقناع الآخرين بدعم مقترحاتهم (Jansson, 2008, pp.14-15). كما يقوم الأخصائيين الاجتماعيين بدراسة تجارب المجتمعات الأخرى للاستفادة منها كأساس لتغيير السياسة(Weiss-Gal, 2017, p.289)،.

٢- **المدافعة:**

لطالما كانت المدافعة جزءًا مهمًا من مهنة الخدمة الاجتماعية. على الرغم من أن بروزها تذبذب على مر السنين، إلا أنها لا تزال في صميم الممارسة المهنية. وتزداد جهود المدافعة تعقيدا بشكل متزايد مع زيادة الدور السياسي للمهنة لضمان العدالة الاجتماعية. وتعرف المدافعة بأنها "فعل التمثيل المباشر أو الدفاع أو التدخل أو الدعم أو التوصية بمسار العمل نيابة عن فرد أو مجموعة أو مجتمع واحد أو أكثر بهدف ضمان العدالة الاجتماعية أو الاحتفاظ بها" (Mickelson, 1995, p.95). ووفقًا لـــ Ezell (2001)، "المدافعة هي تلك الجهود الهادفة إلى تغيير سياسات أو ممارسات محددة أو حالية أو مقترحة نيابة عن أو مع عميل أو مجموعة عملاء محددين " (ص ٢٣). ويعرفها باركر Barker (٢٠١٤) في قاموس الخدمة الاجتماعية بأنها "الدفاع عن حقوق الأفراد أو المجتمعات من خلال التدخل المباشر أو من خلال التمكين" (ص١٠).

تم مناقشة أنواع عديدة للمدافعة في أدبيات الخدمة الاجتماعية. صنف ميكلسن Mickelson (١٩٩٥، ص٩٦) المدافعة إلى نوعين: مدافعة الحالة Case Advocacy للممارسة على مستوى الوحدات الصغري Micro Level، ومدافعة الطبقة Class Advocasy للممارسة على مستوى الوحدات الكبرى Macro Level، وأكد على العلاقة المتبادلة بينهما وأهمية التفاعل بينهما لتحقيق العدالة الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذين النوعين، عرض إيزيل Ezell (٢٠٠١) أنواع أخرى عديدة للمدافعة، هي: المدافعة الداخلية، ومدافعة النظام، مدافعة السياسة، المدافعة السياسية، المدافعة الذاتية، المدافعة الإكلينيكية، مدافعة المواطن، مدافعة الخدمة المباشرة، المدافعة القانونية، ومدافعة المجتمع المحلي.

وحدد هاردينا وآخرون Hardina et al (٢٠٠٧، ص٢٧١) أنواع المدافعة في: مدافعة الحالة، تدريب المدافعة الذاتية Self-Help Advocacy Training، مدافعة الطبقة Class Advocacy المدافعة التشريعية Legislative Advocacy، المدافعة السياسية Political Advocacy .

وصنف كوكس وآخرون Cox et al (٢٠١٥) المدافعة إلى نوعين هما: مدافعة الحالة، ومدافعة السبب cause advocacy، ويشمل هذا النوع: المدافعة القانونية، المدافعة التشريعية، المدافعة الذاتية، مدافعة النظام.

وأشار فيتزجيرالد وماكنوت Fitzgerald and McNutt(١٩٩٩) إلى المدافعة الإلكترونية كشكل من أشكال ممارسة السياسة، وعرفاها على أنها "استخدام وسائل الإعلام المكثفة من الناحية التكنولوجية للتأثير على أصحاب المصلحة للتأثير على تغيير السياسة" (ص٣٣٤). وفي الواقع يمكن استخدامها في جميع أنواع المدافعة الأخرى.

ويمكن تصنيف جميع الأنواع السابقة تحت نوعين أساسيين للمدافعة، هما: المدافعة الداخلية والخارجية (Cox et al., 2015; Hardina et al., 2007, Dalrymple & Boylan, 2015, p.6) .

أ- المدافعة الداخلية:

تعرف المدافعة الداخلية بأنها: الأنشطة التي يشارك فيها ممارسو الخدمة الاجتماعية في أدوارهم كموظفين محترفين، ويتم القيام بها لغرض تغيير السياسات أو البرامج أو الإجراءات الرسمية للمؤسسات التي يعملون بها، من أجل زيادة فعالية الخدمات المقدمة أو إزالة أو الممارسات التنظيمية التي تضر بمجموعة العملاء الذين يتم خدمتهم (Patti, 1974, p.537). كما تعرف بأنها الأنشطة التي يقوم أو يشارك فيها الأخصائيون الاجتماعيون بهدف إجراء تغييرات في سياسات منظماتهم أو المنظمات الأخرى من أجل تحسين الخدمات (Weiss-Gal, 2017, p.293). ومن ثم فهي ترتبط بالمدافعة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من المهنيين العاملين ضمن نظام System (Dalrymple & Boylan, 2013, p.6; Patti, 1974).

وتشمل المدافعة الداخلية الأنشطة المهنية التالية: مساعدة العميل في الحصول على الخدمات سواء من المؤسسة أو من مؤسسات أخرى؛ توفير المعلومات وتدريب وتثقيف وتوعية العملاء الذين يحتاجون إلى المساعدة بهدف اعتمادهم على أنفسهم في الحصول على الموارد الخدمات التي يحتاجون إليها؛ الجهود المبذولة لإزالة الظروف أو الممارسة الضارة بمنظماتهم؛ والإبلاغ عن المخالفات، والعمل على تغيير سياسة المؤسسة لزيادة

وصول العميل أو تحسين فعالية الخدمة (Ezell, 2001, p.26; Hardina et al, 2007, p.274). بالإضافة إلى بذل الجهود للتأثير على مواقف زملاء العمل تجاه سياسة المؤسسة؛ وطرح سياسات أفضل داخل المؤسسات التي يعملون بها (Weiss-Gal, 2017, p.289).

ب- المدافعة الخارجية:

تتطلب المدافعة الخارجية استخدام مجموعة من أنشطة الممارسة خارج المؤسسة (Dalrymple & Boylan, 2013; Hardina et al, 2007). وجدير بالذكر الإشارة إلى أن أنشطة المدافعة الداخلية يمكن أن تقود إلى المدافعة الخارجية (Hardina et al, 2007; Dalrymple & Boylan, 2013).

وحدد هاردينا Hardina et al (٢٠٠٧) أنواع المدافعة الخارجية في: مدافعة الطبقة، المدافعة التشريعية، المدافعة السياسية.

- مدافعة الطبقة class advocacy: يقر هذا النوع من ممارسات المدافعة بأن معظم الأشخاص الذين يطلبون خدمات من المؤسسات الاجتماعية لديهم مشاكل مشتركة قد تكون متجذرة في التمييز المؤسسي أو السياسات الاجتماعية التي لها آثار ضارة. وبالتالي، فإن المدافعة الطبقية تتضمن الجمع بين الأشخاص الذين يعانون من مشاكل مشتركة، والأخصائيين الاجتماعيين، وغيرهم من الأفراد المعنيين الذين يتخذون إجراءات لحل المشكلة. والأساس المنطقي الأساسي لهذا النوع هو أن مجموعات الأشخاص الذين يجتمعون معًا لاتخاذ إجراء يكون لديهم قوة أكبر من قوة فرد واحد يعمل بمفرده (Hardina et al, 2007) .
- المدافعة التشريعية legislative advocacy: هي "عملية التأثير على مسار أو محتوى مشروع قانون أو إجراء تشريعي آخر. قد يتم تسهيل ذلك من قبل الأفراد أو الوكالات أو المنظمات أو الائتلافات لحماية أو إنشاء حقوق واستحقاقات عملائها. قد تحدث المدافعة التشريعية بشكل مباشر باستخدام تكتيكات دعوة تشريعية محددة أو بشكل غير مباشر من خلال تعبئة مجموعات المجتمع"(Barker, 2014, p.244). وتستهدف تشجيع والتأثير في التشريعات التي تعود بالفائدة على السكان المحرومين الذين تمثلهم الخدمة الاجتماعية(Figueira-McDonough, 1993, p.181) . وتسمى عملية التأثير على التغيير التشريعي بممارسة الضغط Lobbying (Hardina et al, 2007) . وتشمل أنشطة المدافعة التشريعية: الاتصال بالمشرعين أو الموظفين العموميين؛ الضغط على صانعي السياسة؛ تقديم المشورة للجان التشريعية؛ الشهادة أمام اللجان

التشريعية(Weiss-Gal, 2017, p.289) . كما يمكن أن تشمل تحليل تأثيرات السياسة، ونشر هذه المعلومات للمسؤولين والجمهور، (Hardina et al, 2007). ولعل ذلك يبرز التداخل والتفاعل مع مهمة تحليل السياسة الاجتماعية.

- المدافعة السياسة political advocacy: الأساس المنطقي لتصنيف المشاركة في السياسة كنوع من أنواع المدافعة في الخدمة الاجتماعية هو أن انتخاب الموظفين العموميين الذين يدعمون قيم الخدمة الاجتماعية هو وسيلة جيدة لضمان أن يعكس التشريع مصالح كل من الأخصائيين الاجتماعيين والأشخاص الذين يخدمونهم. يمكن أن تشمل المدافعة السياسية: تسجيل الناخبين، التطوع في حملة سياسية، إدارة حملة، والترشح لمنصب. (Hardina et al, 2007).

سادسا: الإجراءات المنهجية لتصميم المقياس:

التصميم المبدئي للمقياس:

بالإضافة إلى إطلاع الباحث على الأدبيات النظرية التي تناولت موضوع ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين لتحديد المفهوم وأبعاده الرئيسية، قام الباحث أيضا بمراجعة أدوات جمع البيانات التي استخدمت في عدد من الدراسات وثيقة الصلة بمفهوم ممارسة السياسة الاجتماعية وأبعاده الرئيسية: (وهي: إيزيل Ezell، ١٩٩٤؛ إيبيستن Epstein، ١٩٦٨؛ برويرز Broers، ٢٠١٨؛ خليل، ٢٠٠٠؛ دودزياك وكواتس Dudziak & Coates، ٢٠٠٤؛ دونالدسون وشيلدز Donaldson & Shields، ٢٠٠٩؛ ماتوكس Mattocks ، ٢٠١٨؛ قاسم ١٩٨٨؛ ويس جال وجال Weiss-Gal& Gal ، ٢٠٠٨).

وفي ضوء ما سبق قام الباحث بصياغة مجموعة من الأنشطة المهنية التي تعبر عن كل بعد من أبعاد ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين. وتم تحديد الاستجابات على هذه الأنشطة على النحو التالي: نعم (١)، لا (صفر). وفي هذه المرحلة بلغ عدد الأنشطة المهنية في المقياس (٣٩) موزعة كالتالي:

١- تحليل السياسة: واشتمل على (١٦) نشاط، موزعة على النحو التالي:

أ- تحليل للسياسة الحالية: (٧) أنشطة.

ب- تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة: (٩) أنشطة.

٢- المدافعة: واشتمل على (٢٣) نشاط

أ- المدافعة الداخلية:(١٠) أنشطة

ب- المدافعة الخارجية: (١٣) نشاط

صدق وثبات المقياس:

- **صدق المحتوى للمقياس•:**

للتحقق من صدق المحتوى للمقياس، عرض الباحث المقياس في صورته المبدئية على (٨) من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وذلك لإبداء الرأي العلمي في ارتباط الأنشطة بالمهام المهنية وبالمقياس ككل، ومدى وضوحها وسلامة صياغتها اللغوية. ووصل الباحث ردود من (٧) محكمين. وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم حذف وإضافة وتعديل صياغة بعض الأنشطة، كما اقترح بعض المحكمين ضرورة تحديد فترة زمنية لممارسة هذه الأنشطة لا تقل عن سنة. وبلغ عدد أنشطة المقياس (٣٣) نشاط موزعة كالتالي:

١- تحليل السياسة: واشتمل على (١٤) نشاط، موزعة على النحو التالي:

أ- تحليل للسياسة الاجتماعية الحالية: (٧) أنشطة،

ب- تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة: (٧) أنشطة.

٢- المدافعة: واشتمل على (١٩) نشاط

أ- المدافعة الداخلية:(٨) أنشطة

ب- المدافعة الخارجية: (١١) نشاط

- **الصدق الظاهري للمقياس (تجربة المقياس):**

بعد التحقق من صدق المحتوى للمقياس، تم تجربة المقياس على عينة حجمها (١٠) من الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات ومستويات عمل مختلفة، وذلك للتحقق من وضوح الأنشطة وفهمها ومدى مناسبة صياغتها لجميع المجالات والمستويات. وفي ضوء ملاحظات العينة تم وضع المقياس في صورته النهائية.

- **ثبات المقياس:**

للتحقق من ثبات المقياس، قام الباحث بتصميم المقياس إلكترونيا باستخدام نماذج Google Drive. ونظرا لأن المقياس تم تصميمه لجميع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في جميع مجالات ومستويات الممارسة المهنية، فقد تم مراعاة ذلك قدر الإمكان في عينة الثبات. وتم جمع البيانات من عينة حجمها (٥٠) من الأخصائيين الاجتماعيين، والجدول التالي يبين خصائص عينة الثبات:

• اعتمد الباحث في صدق المحتوى والصدق الظاهري للمقياس على الطرق التي حددها عبد المجيد (٢٠١٩، ص ١٣٨، ١٣٩).

جدول (١) خصائص عينة الثبات ن=٥٠

م	الخصائص	ك	%
١-	**النوع**		
	ذكر	٢٥	٥٠
	أنثى	٢٥	٥٠
٢-	**السن**		
	أقل من ٣٠ سنة	١١	٢٢
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٠	٤٠
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١٢	٢٤
	من ٥٠ سنة إلى ٦٠	٧	١٤
٣-	**المؤهل العلمي**		
	دبلوم متوسط	٤	٨
	بكالوريوس	٢١	٤٢
	دبلوم عالي	٥	١٢
	ماجستير	١٤	٢٨
	دكتوراه	٦	١٢
٤-	**مجال العمل**		
	المجال المدرسي	٤	٨
	المجال الطبي	٥	١٠
	مجال الصحة النفسية	٥	١٠
	مجال الضمان الاجتماعي	٦	١٢
	مجال تنمية المجتمع المحلي	٤	٨
	مجال التنمية الاجتماعية	٤	٨
	رعاية الأطفال	٥	١٠
	مجال رعاية الأسرة	٤	٨
	مجال رعاية المعاقين	٤	٨
	مجال رعاية الشباب	٥	١٠
	مجال رعاية المسنين	٤	٨
٥-	**وحدة العمل (العميل) :**		
	فرد/زوجان/ أسرة	١٥	٣٠
	جماعات	٦	١٢
	مجتمع محلي	٥	١٠
	المجتمع ككل	٢٤	٤٨
٦-	**سنوات الخبرة في العمل**		
	أقل من ٥ سنوات	٩	١٨
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٦	٣٢
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٨	١٦
	من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة	٣	٦
	من ٢٠ سنة فأكثر	١٤	٢٨

وتم التحقق من ثبات المقياس بطريقتين هما:

- **ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ:**

جدول (٢) يوضح ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ ن=٥٠

أبعاد المقياس	عدد الأنشطة	قيمة معامل ألفا كرونباخ
(١) تحليل السياسة:	١٤	٠,٨٤٨
(أ) تحليل السياسة الاجتماعية الحالية	٧	٠,٧٦٨
(ب) تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة	٧	٠,٦٨٨
(١) المدافعة :	١٩	٠,٨١٨
(أ) المدافعة الداخلية	٨	٠,٦٣٤
(ب) المدافعة الخارجية	١١	٠,٧٨١
المقياس ككل	٣٣	٠,٨٩٩

تشير نتائج الجدول رقم (٢) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لثبات المقياس مرتفعة، حيث أنها= ٠,٨٩٩. كما أن قيم المعامل لجميع أبعاد المقياس تتراوح ما بين (٠,٦٣٤، ٠,٨٤٨) وهي قيم مقبولة لمعامل ألفا كرونباخ للثبات.

والجدول التالي يبين ثبات المقياس في حالة حذف أي فقرة:

جدول (٣) ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ في حالة حذف أي فقرة

رقم الفقرة	Cronbach's Alpha if Item Deleted	رقم الفقرة	Cronbach's Alpha if Item Deleted
1	.895	18	.893
2	.900	19	.896
3	.895	20	.895
4	.897	21	.893
5	.895	22	.896
6	.898	23	.897
7	.901	24	.898
8	.894	25	.896
9	.894	26	.895
10	.897	27	.894
11	.898	28	.897
12	.898	29	.897
13	.897	30	.896
14	.893	31	.898
15	.899	32	.896
16	.894	33	.898
17	.894	-	-

ونظراً لأن قيمة معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح بالجدول رقم (١) مرتفعة، حيث أنها = ٠,٨٩٩، فضلا عن أن حذف الفقرة رقم (٢) أو الفقرة رقم (٧) لن يترتب عليه ارتفاع كبير في قيمة معامل ألفا كرونباخ (كما هو موضح بالجدول رقم ٢). لذلك لم يحذف الباحث أي فقرة من فقرات المقياس.

- **ثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية:**

يتضح من نتائج جدول (٤) أن قيمة معامل سبيرمان- براون = ٠,٩٢٠، وقيمة معامل جتمان = ٠,٩١٩ ، وهي قيم مرتفعة، مما يشير إلى ثبات المقياس.

جدول (٤) يوضح العلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.803
		N of Items	17[a]
	Part 2	Value	.821
		N of Items	16[b]
	Total N of Items		33
Correlation Between Forms			.852
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.920
	Unequal Length		.920
Guttman Split-Half Coefficient			.919

a. The items are: 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17.
b. The items are: 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33.

صدق الاتساق الداخلي للمقياس:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقياس تم إيجاد العلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس، بالإضافة إلى المصفوفة الارتباطية لأبعاد المقياس:

أ- العلاقة بين درجة كل بعد والمقياس ككل.

جدول (٥) يوضح العلاقة بين درجة كل بعد والدرجة الكلية ن=٥٠

الأبعاد	المقياس ككل
(١) تحليل السياسة:	٠,٩٢١ **
(أ) تحليل السياسة الاجتماعية الحالية	٠,٨٦٦ **
(ب) تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة	٠,٨٦٠ **
(٢) المدافعة:	٠,٩٢٩ **
(أ) المدافعة الداخلية	٠,٧٦٨ **
(ب) المدافعة الخارجية	٠,٨٥١ **

** معنوي عند ٠,٠١ * معنوي عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٥) أن جميع معاملات الارتباط بين كل بعد والمقياس ككل قوية حيث أنها تتراوح ما بين (٠,٧٦٨، ٠,٩٢٨) ومعنوية عند ٠,٠١. مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمقياس .

أ- المصفوفة الارتباطية لأبعاد المقياس:

جدول (٦) يوضح المصفوفة الارتباطية لأبعاد المقياس

ن = ٥٠

	(أ) تحليل السياسة الاجتماعية الحالية	(ب) تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة	(١) تحليل السياسة الاجتماعية	(أ) المدافعة الداخلية	(ب) المدافعة الخارجية	(٢) المدافعة	المقياس ككل
(أ) تحليل السياسة الاجتماعية الحالية	١	.٧٥٤**	.٩٥٣**	.٥٩٩**	.٥٦٧**	.٦٥٦**	.٨٦٦**
(ب) تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة	.٧٥٤**	١	.٩١٨**	.٥٤٠**	.٦٣٧**	.٦٨٠**	.٨٦٠**
(١) تحليل السياسة الاجتماعية	.٩٥٣**	.٩١٨**	١	.٦١٢**	.٦٣٧**	.٧١١**	.٩٢١**
(أ) المدافعة الداخلية	.٥٩٩**	.٥٤٠**	.٦١٢**	١	.٥٣١**	.٨٠٤**	.٧٦٨**
(ب) المدافعة الخارجية	.٥٦٧**	.٦٣٧**	.٦٣٧**	.٥٣١**	١	.٩٣١**	.٨٥١**
(٢) المدافعة:	.٦٥٦**	.٦٨٠**	.٧١١**	.٨٠٤**	.٩٣١**	١	.٩٢٩**
المقياس ككل	.٨٦٦**	.٨٦٠**	.٩٢١**	.٧٦٨**	.٨٥١**	.٩٢٩**	١

** معنوي عند ٠,٠١

* معنوي عند ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (٦) أن جميع قيم معامل الارتباط معنوية، وتتراوح ما بين (٠,٥٣١ ، ٠,٩٢٩). مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للمقياس

سابعا:مقياس ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين في صورته النهائية:

في خلال السنة الماضية، هل قمت أو شاركت في أداء الأنشطة التالية:

الأنشطة	نعم	لا
١. تحديد القيم الموجهة لسياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي لرعاية العملاء.		
٢. عرض أولويات احتياجات ومشكلات العملاء على المسئولين لوضعها في الاعتبار عند وضع سياسة جديدة لرعايتهم.		
٣. ابلاغ المسؤولين عن حدوث مخالفات في تنفيذ سياسة أو برنامج رعاية (في أو خارج مكان عملك)		
٤. التواصل (بالمقابلة- الاتصال التليفوني- الواتس - الايميل) مع المسئولين بالدولة لرفض مقترح تشريع اجتماعي معين لتأثيره السلبي على العملاء		
٥. تحديد القوى المؤثرة في صنع سياسة الرعاية الاجتماعية للعملاء		
٦. إقناع المسئولين بأن مشكلة اجتماعية معينة يعاني منها العملاء تستحق اهتمامًا جادًا.		
٧. إزالة معوقات استفادة العملاء من الخدمات (في أو خارج مكان عملك).		
٨. تنظيمحملة لإقناع المسئولين بالدولة بادراجقضايا ومشكلات معينة للعملاءفيأجندة السياسة الاجتماعية		
٩. تقييم مدى تحقيق سياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي لرعاية العملاء لأهدافه.		
١٠. تقديم حلول للمسئولين بشأن المشكلات التي يعاني منها العملاء.		
١١. توعية العملاء بحقوقهم وواجباتهم.		
١٢. تقديم مقترحات أو طلبات لمجلس النواب (عبر خدمة واتس أو الموقع الإلكتروني للمجلس) لرعاية العملاء		
١٣. تحديد الآثار المقصودة وغير المقصودة لسياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي على العملاء.		
١٤. تقييم سياسات أو خطط أو برامج اجتماعية مقترحة لرعاية العملاء لاختيار أنسبها.		
١٥. مساعدة عميل أو مجموعة عملاء في الحصول على حقوقهم بالطرق الشرعية.		
١٦. استخدام وسائل الإعلام لتعزيز الوعي المجتمعي بمشكلة اجتماعية معينة يعاني منها العملاء		
١٧. تحديد جوانب القوة والضعف في سياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي لرعاية العملاء.		
١٨. تزويد المسئولين بالآثار المتوقعة لسياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي مقترح لرعاية العملاء.		
١٩. تدريب العملاء للاعتماد على أنفسهم في الوصول إلى الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها.		
٢٠. استخدام وسائل الإعلام لتعزيز الوعي المجتمعي ببعض السلبيات في سياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي لرعاية العملاء.		
٢١. تحديد التغييرات التي يجب إجراؤها في سياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي لرعاية العملاء.		
٢٢. تزويد المسئولين بتجارب ناجحة لدول أخرى للاستفادة منها في رعاية العملاء		
٢٣. المطالبة بتغيير سياسة وإجراءات العمل في مكان عملك لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.		
٢٤. تنظيم ندوات أو مؤتمرات للدفاع عن حقوق العملاء		
٢٥. تقديم مقترحات للمسئولين بشأن تطوير سياسة أو خطة أو برنامج اجتماعي لرعاية العملاء.		
٢٦. دعم أنشطة جمعيات أو تحالفات (معترف بها) مهتمة بالدفاع عن حقوق العملاء		
٢٧. تقديم اقتراح لتشريع اجتماعي جديد للمسئولين بالدولة لرعاية العملاء.		
٢٨. مساعدة العملاء في رفع دعوى قضائية للحصول على حقوقهم.		
٢٩. تقديم مقترحات لتطوير سياسة وإجراءات العمل في مكان عملك.		
٣٠. المشاركة في مظاهرات أو وقفات احتجاجية سلمية للدفاع عن حقوق العملاء.		
٣١. الترشح في انتخابات(برلمانية-نقابية-مؤسسية)بهدف تحقيق إصلاحاتاجتماعية لرعاية العملاء.		
٣٢. تغيير سياسة وإجراءات العمل في مؤسسات أخرى (خارج مكان عملك).		
٣٣. دعم حملات دعائية لمرشحين في انتخابات (برلمانية-نقابية-مؤسسية) لديهم رؤية إصلاحية لرعاية العملاء.		

مفتاح التصحيح للمقياس:

١ - تحليل السياسة:

أ- تحليل السياسة الاجتماعية الحالية، ويتضمن الأنشطة التالية: ١، ٥، ٩، ١٣، ١٧، ٢١، ٢٥.

ب- تحليل من أجل وضع سياسة اجتماعية جديدة، ويتضمن الأنشطة التالية: ٢، ٦، ١٠، ١٤، ١٨، ٢٢، ٢٧

٢ - المدافعة:

أ- المدافعة الداخلية، ويتضمن الأنشطة التالية: ٣، ٧، ١١، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٩، ٣٢

ب- المدافعة الخارجية، ويتضمن الأنشطة التالية: ٤، ٨، ١٢، ١٦، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٣.

وانطلاقا من أن (نعم=١، لا= صفر)، لذلك تتراوح درجات المقياس ما بين (صفر، ٣٣)، وتم تحديد مستويات ممارسة السياسة الاجتماعية الأخصائيين الاجتماعيين وفقا لدرجاتهم على المقياس، على النحو التالي:

- إذا تراوحت درجات المقياس من (صفر: ١١) درجة: مستوى منخفض.
- إذا تراوحت درجات المقياس من (١٢: ٢٢) درجة: مستوى متوسط.
- إذا تراوحت درجات المقياس من (٢٣: ٣٣) درجة: مستوى مرتفع.

ووفقا للمتوسطات الحسابية للدرجات على النحو التالي:

تتراوح متوسطات درجات المقياس ما بين (صفر، ١)، وتم تحديد مستويات ممارسة السياسة الاجتماعية للأخصائيين الاجتماعيين وفقا لمتوسطات درجاتهم على المقياس، على النحو التالي:

- إذا تراوحت متوسطات درجات المقياس بين (صفر: ٠,٣٣): مستوى منخفض.
- إذا تراوحت متوسط درجات المقياس بين (٠,٣٤: ٠,٦٧): مستوى متوسط.
- إذا تراوحت متوسط درجات المقياس بين (٠,٦٨: ١): مستوى مرتفع.

المراجع:

خليفة، هويدا محمد، الجرواني، نادية عبد الجواد، وفهمي، منال عبد الستار (٢٠١٠). *السياسة الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي*. دار الزهراء للنشر والتوزيع.

السروجي، طلعت مصطفى (٢٠٠٤). *السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة*، دار الفكر العربي.

عبد المجيد، هشام سيد (٢٠١٩). *أسس القياس وأساليبه في البحث العلمي والممارسة في الخدمة الاجتماعية*. دار المسيرة

عويس، محمد محمود (٢٠٠١). تحليل سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين في مصر: دراسة لسياسات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الصم وضعاف السمع، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، إبريل، العدد (١٠)*، ص ص ١٢-٨٢.

مهدلي، محمد محمود (٢٠٠١). *ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية*. المكتب الجامعي الحديث.

ناجي، أحمد (٢٠١٧). *سياسة الرعاية الاجتماعية*، المكتب الجامعي الحديث.

خليل، زكنية عبد القادر (٢٠٠٠، مايو ٣-٤). *العوامل المؤثرة على قيام الأخصائي الاجتماعي بالدفاع عن العملاء*، المؤتمر السنوي الحادي عشر "العولمة والخدمة الاجتماعية: نحو مستقبل أفضل لسياسات الرعاية الاجتماعية في القرن الواحد والعشرين"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم. ص ص ١٢٠٥-١٢٢٩.

قاسم، محمد رفعت (١٩٨٨، ديسمبر ١٠-١١). *مقياس المدافعة في تنظيم المجتمع*، المؤتمر العلمي الثاني" توطين الخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى والمساهمة فى تطوير هذا الوطن والعمل على رفع الانتاجية فيه"، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ص ص ٥٤٥-٥٧٤.

Barker, R. L. (2014). *The social work dictionary* (6th ed.). Washington, DC: NASW Press.

Broers, D. R. (2018). *Identifying Factors that Predict Policy Practice Among Social Workers* (PhD Dissertation), Walden University. https://scholarworks.waldenu.edu/dissertations/4910/

Byers, K. V. (2014). Reemergence of policy practice: A journey back to our roots. *Advances in Social Work, 15(1)*, 34-50. DOI: https://doi.org/10.18060/16678

Chapin, R. (2011). *Social policy for effective practice: A strengths approach*. Routledge.

Council on Social Work Education. (2008). *Educational policy and accreditation standards*.

Council on Social Work Education. (2015). *Educational Policy and Accreditation Standards for Baccalaureate and Master's Social Work Programs*.

Cox, L. E., Tice, C. J., & Long, D. D. (2015). *Introduction to social work: An advocacy-based profession*. Sage Publications.

Cummins, L. K., Byers, K. V., & Pedrick, L. E. (2011). *Policy practice for social workers: New strategies for a new era*. Allyn & Bacon.

Dalrymple, J., & Boylan, J. (2013). *Effective advocacy in social work*. Sage.

Donaldson, L. P. & Shields, J. (2009). Development of the policy advocacy behavior scale: Initial reliability and validity. Research on Social Work Practice, 19(1), 83–92. https://doi.org/10.1177/1049731508317254

Dudziak, S. & Coates, J. (2004). Social worker participation in policy practice and political activity. *Canadian Review of Social Policy, 54*, 79–96.

Epstein, I. (1968). Social workers and social action: Attitudes toward social action strategies. *Social Work, 13(2)*, 101-108. https://doi.org/10.1093/sw/13.2.101

Ezell, M. (1994). Advocacy practice of social workers. *Families in Society*, 75(1), 36-46. https://doi.org/10.1177/104438949407500104

Ezell, M. (2001). *Advocacy in the human services*. Cengage Learning.

Figueira-McDonough, J. (1993). Policy practice: The neglected side of social work intervention. *Social Work, 38*(2), 179-188. https://doi.org/10.1093/sw/38.2.179

Fitzgerald, E., & McNutt, J. (1999). Electronic advocacy in policy practice: A framework for teaching technologically based practice. *Journal of Social Work Education, 35(3)*, 331-341. https://doi.org/10.1080/10437797.1999.10778972

Gal, J., & Weiss-Gal, I. (Eds.). (2013). *Social workers affecting social policy: An international perspective on policy practice*. Policy Press.

Hardina, D., Jane Middleton, D. S. W., Montana, S., & Simpson, R. A. (2007). *An empowering approach to managing social service organizations*. Springer Publishing Company.

Jansson, B. S. (1990). *Social welfare policy: From theory to practice* (2nd ed.). Wadsworth Publishing Company.

Jansson, B. S. (1999) *Becoming an Effective Policy Advocate: From Policy Practice to Social Justice* (3nd ed.). Brooks/Cole.

Jansson, B. S. (2008). *Becoming an effective policy advocate: From policy practice to social justice* (5th ed.), Cengage Learning.

Jansson, B. S. (2014). *Becoming an effective policy advocate: From policy practice to social justice* (7th ed.), Cengage Learning.

Kirst-Ashman, K. K., & Hull Jr, G. H. (2018*). Generalist practice with organizations and communities* (8th ed.), Cengage Learning.

Mattocks, N. O. (2018). Social action among social work practitioners: Examining the micro–macro divide. *Social Work, 63(1),* 7-16. https://doi.org/10.1093/sw/swx057

Mickelson, J.S. (1995). Advocacy. In R. L. Edwards (Ed.-in-chief). Encyclopedia of Social Work (19th ed., pp. 95-100). National Association of Social Workers.

Patti, R. J. (1974). Limitations and Prospects of Internal Advocacy. *Social Casework, 55*(9), 537–545. https://doi.org/10.1177/104438947405500903

Pawar, M. (2019). Social work and social policy practice: Imperatives for political engagement. *The International Journal of Community and Social Development, 1(1),* 15-27. https://doi.org/10.1177/2516602619833219

Pierce, D., (2000). Policy practice. In Livermore, M., Midgley, J., & Tracy, M.: *The handbook of social policy* (pp.53-81). SAGE.

Ritter, J. A. (2014). *101 Careers in Social Work*. Springer Publishing Company.

Rocha, C. J. (2007). Essentials of social work policy practice (Vol. 4). John Wiley & Sons.

Stein, T. J. (2001). Social Policy and Policymaking by the Branches of Government and the Public-at-large. Columbia University Press.

Strier, R., & Feldman, G. (2017). Reengineering Social Work's Political Passion: Policy Practice and Neo-Liberalism. *British Journal of Social Work, 48*(3), 751-768. https://doi.org/10.1093/bjsw/bcx064

Weiss-Gal, I. (2017). Social workers' policy engagement: A review of the literature. *International Journal of Social Welfare, 26*(3), 285-298. https://*doi*.org/*10.1111/ijsw.12239*.

Weiss-Gal, I., & Gal, J. (2008). Social workers and policy-practice: The role of social and professional values. *Journal of Social Service Research, 34*(4), 15-27. https://doi.org/10.1080/01488370802162301

Wyers, N. L. (1991). Policy-practice in social work: Models and issues. *Journal of Social Work Education, 27*(3), 241-250. https://doi.org/10.1080/10437797.1991.10672196

Yelaja, S. A. (1975). Social policy practice. *Journal of Education for Social Work, 11*(3), 101-106. https://doi.org/10.1080/00220612.1975.10778709